عددها ٢٤ وتضم ١٥٦٠ أسرة

تحضير مراكز الإيواء في اللاذقية لشهر رمضان

| اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد مصدر في غرفة عمليات محافظة اللاذقية لـ«الوطن»، أن المرحلة الحالية هي المرحلة الأخيرة من الاستجابة الطارئة لكارثة الزلزال في المحافظة، مبيناً أنها اتسمت بعدة محطات، أهمها تعزيز دور غرفة العمليات في عملية توحيد الجهود وتنظيم الأدوار وتنسيق توزيع المساعدات الإغاثية بين جميع الجهات الفاعلة على الأرض سواء جهات حكومية أم محلية أو أممية أو حتى دولية وغيرها.
وحسب تقرير الغرفة الصادر بتاريخ ١٨ آذار الجاري- والذي حصلت «الوطن» على نسخة منه- فقد تم خلال هذه المرحلة من الاستجابة الطارئة، إطلاق عمل لجان السلامة العامة وفق نموذج وآلية عمل موحدة، وبدء العمل على تجهيز البنية التحتية للمواقع المعتمدة للوحدات السكنية مسبقة الصنع لتكون جاهزة لاستقبال الأسر المتضررة.
كما تم تخفيض عدد مراكز الإيواء المؤقت من خلال إطلاق عمليات الكشف على منازل القاطنين في هذه المراكز وتحديد الأسر المتضررة، وتجهيز مراكز إيواء تراعي الشروط الصحية والخصوصية والخدمية للأسر المتضررة، مع الإشارة إلى وجود ٢٤ مركز إيواء حالياً تؤمن الإقامة لـ١٥٦٠ أسرة حالياً.

«عمليات اللاذقية» تدخل المرحلة الأخيرة من الاستجابة لكارثة الزلزال

وأكد المصدر أنه يتم العمل على وضع خطة عمل للأسر المتضررة في شهر رمضان المبارك، إضافة للعمل بشكل يومي على تزويد المتضررين باحتياجاتهم الأساسية بما في ذلك وجبات الطعام وفق الخطة المعدة والتي يتم تحديثها باستمرار كما يتم تزويد المطابخ الميدانية بالمواد الأولية التي تحتاجها لإعداد وجبات الطعام وتوزيعها سواء في مراكز إيواء أم خارجها.
ويشير تقرير غرفة عمليات محافظة اللاذقية إلى العمل على بناء قاعدة بيانات للأسر المتضررة وفق عدة مراحل، تبدأ بتثبيت بيانات الأسر المتضررة في الأبنية المهدمة بالكامل بعد توثيقها، إضافة لحصر بيانات الأسر المتضررة في الأبنية الآيلة للسقوط والأبنية المتصدعة وبحاجة تدعيم مع إخلاء باستخدام نموذج موحد لجمع البيانات لهذه الأسر من خلال لجان السلامة العامة.
وأشار إلى أن التوزيعات الإغاثية حتى تاريخه، شملت ١١٩٣٥٥ سلة غذائية، ومستلزمات إقامة، ونظافة، وألبسة، ومستلزمات طبية.
وتم التأكيد على أن نسبة الإنجاز فيما يخص ضبط المستودعات بنسبة ٩٠ بالمئة والنسبة المتبقية جارٍ العمل عليها وهي المرحلة الأخيرة من عملية جرد المواد القديمة الموجودة في المستودعات، مع التوضيح بأنه تم بدء العمل على حصر مستودعات المواد الإغاثية في مستودعات المنطقة الحرة المرفأية بعد ثمانية مستودعات حتى تاريخه، وتجهيز مستودع لتوضيب السلل الغذائية وفق محتوى موحد لاستثمار معظم المساعدات الغذائية المتفرقة بالشكل الأمثل، مع الإشارة إلى توزيع المساعدات على المتضررين من خلال فرق غرفة العمليات وجهات أخرى تقوم غرفة العمليات بتكليفها وفق خطط وتوافى بيانات التوزيع لغرفة العمليات.

بسبب الزلزال..

مواقع أثرية ومبانٍ خطرة بحماة معرضة للانهيار

تصدعات في مبانٍ تشكل خطراً على السكان والسلامة العامة

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد رئيس دائرة الآثار بحماة حازم جركس لـ«الوطن»، أن العديد من المواقع الأثرية تعرض لأضرار جسيمة نتيجة زلزال ٦ شباط، وأوضح أن فريقاً من الآثار والأمانة السورية للتنمية بدمشق وحماة، ومن الأمانة العامة للمحافظة، كشف على المواقع المهددة بالانهيار والأكثر خطورة، وأعد مذكرة بها لبصار لمعالجة وضعها الخطر، من الجهات المعنية.
ولفت جركس إلى أن متحف التقاليد الشعبية في قصر أسعد باشا العظم بحماة، تأثر بشكل كبير بالزلزال، فقد أصيبت جدران البناء الخارجية بتشققات وتصدعات، وتسربت المياه أسفلها ما أدى لهبوط في الأساسات، وتأثر جدران المبنى بالكامل إنشائياً، وخصوصاً من الجهة الشرقية والغربية من قاعة الذهب والقوس الحامل للإيوان في القصر.
وأما متحف طيبة الإمام بريف حماة الشمالي – يقول جركس – فقد تضرر جداره الشرقي ما يشكل خطراً على السلامة العامة بسبب تصدعه وميوله نحو الشارع، وأصيبت قلعة شيزر الأثرية بتشققات وتصدعات خطيرة، في واجهة مدخلها من الشمال، وفي سقف الأقواس فوق ممراتها، وفي البرج رقم ٨، مايُنذر بانهياره نحو السفح الشرقي للقلعة، كما لوحظت تصدعات كبيرة في مبنى المسجد العثماني وأجزاء من السور المطل على المنطقة السكنية من جهة الغرب.
وبالنسبة للبرج الجنوبي الكبير فقد أصيب بتشققات وتصدعات كبيرة من الطابق الأول للثالث، وكذلك أرضيات الأسقف تعرضت لشقوق أفقية، والجدران الخارجية لشقوق عامودية ماجعلها تنفصل عن كتلة البناء الداخلية بنحو ١٠ سم. فيما تعرضت الصخرة الكبيرة التي يستند عليها البرج للتصدع، وانهار قسم منها نحو المنطقة السكنية الواقعة تحت البرج.
وأشار جركس إلى أن المبنى المذكور هو من أهم وأضخم المباني الموجودة في قلعة شيزر معمارياً وهندسياً وفنياً، وهو بحالة خطرة ومعرض للانهيار إذا لم يرمم بشكل عاجل مع كل الأبنية المتصدعة بالقلعة.
وعن قلعة المضيق بيَّنَ جركس أنها تعرضت لتشققات شاقولية ولانهيار بعض الحجارة في الواجهة الغربية للبرج رقم ١، ولواجهته العلوية الجنوبية، وتهدمت أجزاء من السور فوق القناطر والأقواس الحاملة له. فيما تهدم القسم العلوي من البرج رقم ٢ من الغرب والجنوب، وكذلك الأجزاء العلوية للسور الجنوبي بالقلعة، ولوحظ انهيار في البناء العثماني الواقع فوق البرج رقم ٥، وتصدعات في البرج رقم ٧ وانهيار جزء من الجدار المحاذي للبرج رقم ٨. فيما تعرض البرج رقم ٢٠ لانهيار وسقطت حجارته نحو السفح الغربي حيث المباني السكنية المأهولة، إضافة لتصدع في الأجزاء الأخرى من المبنى ما يشكل خطراً على السكان والسلامة العامة.
وأوضح جركس أن الأبنية الداخلية للقلعة تعرضت معظمها لأضرار جسيمة.
وعن موقع أفاميا الأثري قال جركس: لقد انهار العديد من الأعمدة في الدينة الأثرية مع تيجانها وسواكفها، وسقطت حجارة ضخمة من سافك المدخل الشمالي للمسرح الروماني وتضرر السفح الذي يستند عليه.
وأما كنيسة وقصر ابن وردان في ناحية الحمراء، فذكر جركس أن واجهات القصر تصدعت بشكل كبير، نتيجة تخلخل في أساساته، فيما تصدعت سواكف الأبواب والنوافذ المبنية من البازلت، كما تعرضت جدران القاعة الشمالية الغربية لتهدم وانهيار، ولوحظ انفصال عامودي لأحد جدران الواجهة الجنوبية وتشقق في الطابق الثاني للقصر، وتصدع وهبوط في معظم القناطر والأقواس داخل القصر.
وتعرضت الكنيسة لأضرار جسيمة في واجهاتها، وفي قبوات السقف المتقبية، وجنوح الجزء المتبقي من سقفها بالطابق الثاني، وتصدعت جميع سواكف الأبواب والنوافذ، والقبوات والقناطر، وانهار قسم من الأجر الذي يستند عليه القوس الحامل لكتلة السقف في الرواق الشمالي من الكنيسة.
وأكد جركس أنه من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة والعاجلة، لترميم هذه المباني والمواقع الأثرية الخطرة، والمهددة الأجزاء المتبقية منها بالانهيار. ومن الضروري إعادة ترميم متحف طيبة الإمام والكشف على اللوحة الفسيفسائية وصيانتها وترميمها لعرضها للزوار.

نائب رئيس الجمعية الفلكية لـ«الوطن»: أقصر يوم صيام في دمشق ١٣,٤٤ ساعة وأطول يوم ١٤,٣٧ ساعة

المجلس الفقهي العلمي يدعو لالتماس هلال شهر رمضان المبارك غداً الثلاثاء

| محمد منار حميجو

أكد نائب رئيس الجمعية الفلكية عبد العزيز سنوبر أن أقصر يوم في رمضان بالنسبة لساعات الصيام في دمشق هي ١٣ ساعة و٤٤ دقيقة على حين سيكون أطول يوم في شهر ١٤ ساعة و٣٧ دقيقة أي إن الفرق بين أول يوم في شهر رمضان المبارك وآخر يوم هو ساعة وثلاث دقائق.
ودعا المجلس العلمي الفقهي إلى التماس هلال شهر رمضان المبارك وذلك يوم غد الثلاثاء.
وفي تصريح لـ«الوطن» بين سنوبر أن دور الجمعية الفلكية في التماس هلال شهر رمضان المبارك هو تقديم الدراسة العلمية حول متى يولد الهلال ومتى يغرب ومتى تغرب الشمس والفرق بينهما وهل هناك إمكانية لرؤية الهلال أم لا، مشيراً إلى أنه يتم بيان هذه المعلومات العلمية للمجلس العلمي الفقهي الذي هو صاحب القرار النهائي في هذا الموضوع.
ولفت إلى أنه يتم رصد الهلال بالعين المجردة وكذلك بجهاز التيلسكوب ولا يتم الاكتفاء بالعين المجردة، لافتاً إلى أن رصد الهلال عبر التيلسكوب يسمى بالعين المسلحة باعتبار أنه في حال الهلال غير موجود في السماء فإنه لا يمكن أن يشاهده التيلسكوب ويظهره بدليل أن أي غيمة بسيطة من الممكن أن تحجب رؤية الهلال حتى ولو تم استخدام جهاز التيلسكوب وبالتالي فإن هذا الجهاز يساعد على تقوية الرؤية لالتماس الهلال.
وبين سنوبر أن المجلس الفقهي هو الذي يقرر الأخذ بالمعلومات المقدمة له كما أنه هو الذي يقرر الأخذ بمبدأ وحدة المطالع أي إنه في حال تمت رؤية الهلال في أي دولة من دول الجوار فإنه من الممكن أن يأخذ بذلك.
وأكد سنوبر أنه خلال التماس هلال شهر رمضان وكذلك هلال شهر شوال فإن فروع الجمعية في المحافظات الأخرى تقوم بعملية الرصد للهلال وذلك في محافظات حمص وحماة وطرطوس واللاذقية وكذلك في مصياف.

سلات التسوق تصل إلى مليون ليرة في مولات حلب

إقبال لافت على التسوق تحضيراً لرمضان

| حلب- خالد زنكلو

شهدت مولات حلب إقبالاً لافتاً على تسوق المواد الغذائية ومستلزمات رمضان قبل أيام من قدوم الشهر الفضيل، ما أنعش الطلب على مقتنياتها بشكل كبير.
وبإمكان الزائر إلى مولات المدينة، التي تحوي مواد غذائية، ملاحظة حجم الإقبال الكبير وحركة التسوق اللافتة لاقتناء المواد الغذائية لزوم شهر الصوم، على الرغم من ارتفاع ثمنها بشكل عام في الآونة الأخيرة، وخصوصاً بعد الزلزال المدمر الذي ضرب المدينة في ٦ الشهر الماضي.
وعزا متسوقون لـ«الوطن» زيادة الطلب على مواد الإغاثة الغذائية بعد الزلزال إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الداخلة في سلل التبرعات لتقديمها إلى مراكز الإيواء في المدارس ودور العبادة والصالات الرياضية، وخصوصاً في الأيام الأولى من وقوع الكارثة.
وأعرب بعضهم عن قناعته أن شهر رمضان على موعد مع قفزة جديدة في أسعار السلع الغذائية، بسبب الطلب الذي سيزيد عليها، وهو ما بدا بوضوح قبيل أيام من حلول الشهر الذي يزيد عادة من استهلاك المواد الغذائية على اختلافها مقارنة بباقي أشهر السنة.
وقدر مالك أحد المولات لـ«الوطن» ارتفاع الطلب على سلع الشهر الفضيل خلال الأيام الثلاثة الأخيرة بمقدار ٣٠٠ بالمئة، على أن يواصل الطلب زيادته في الأيام المقبلة، بما فيها خلال الأيام الأولى من الصيام بسبب العزائم على موائد الإفطار.
ولاحظت «الوطن» في أكثر من مول وقوف المتسوقين أرتالاً طويلة أمام «الكاشيرات» في انتظار حجز دور للمحاسبة، ولاسيما في الفترة المسائية وخلال ساعات الليل التي تسبق موعد إغلاق المولات أبوابها ليلاً، حتى إن زبائن المولات ينتظرون العثور على سلة تسوق، على الرغم من كثرة عددها.
وبين أحد المتسوقين لـ«الوطن» أنه اشترى مواد أساسية مثل الرز والسكر والبرغل والعدس والزيوت والسمون والبهارات، إضافة إلى اللحوم بأنواعها، والتي من المتوقع أن يرتفع ثمنها في رمضان، مع أنها سجلت أرقاماً قياسية في الفترة الماضية، بحيث غدت في منأى عن متناول معظم العائلات ذات الدخل المحدود.
وقال القائم على «كاشير» في أحد المولات لـ«الوطن»: إن كثيراً من سلل التسوق يفوق ثمن حمولتها على مليون ليرة سورية لاحتوائها على أصناف اللحوم المرتفعة الثمن وكذلك الزيوت والسمون النباتية والحيوانية، ورد زيادة الطلب على معروضات المولات إلى تنوع السلع فيها ووفرتها ووجود حسومات وتخفيضات على بعضها.
وتتوزع المولات المتخصصة بالمواد الغذائية وأنواع السلع والمواد المختلفة على أحياء المدينة الغربية الراقية، مثل الفرقان والموكامبو وحلب الجديدة والشهباء القديمة، إضافة إلى محطة بغداد وسط المدينة والأشرفية إلى الشمال منها، على حين يحوي حي سيف الدولة مولين متخصصين بالألبسة.

كلمة ونص

محمود الصالح

دروس الزلزال

كشف الزلزال الذي تعرضت له البلاد مطلع الشهر الماضي عن خطة شكلية للطوارئ تضعها مديريات الدفاع المدني، ويتم تحديثها بشكل دوري، بالتنسيق مع جميع الجهات العامة في البلاد. وهي تتضمن خطة إخلاء وإسعاف وإنقاذ، وإزالة أنقاض، ويتم تدريب جميع العاملين في الدولة – على الأقل – على هذه الخطة بكل تفاصيلها. لكننا وأمام أول اختبار عملي لهذه الخطة ظهر فشلنا الذريع في إنجاز ولو نسبة بسيطة من خطة الطوارئ، حيث غابت أبسط أنواع التجهيزات التي تحتويها غرفة العمليات في كل محافظة، وفقدنا أدنى حدود التنسيق بين أطراف خطة الطوارئ وهي الدفاع المدني والإطفاء والإسعاف، وتحولت عمليات الاستجابة لنتائج الزلزال إلى عمل عشوائي يستنزف الوقت والأرواح، ولا يحقق إلا النتائج الضئيلة جداً، رغم أننا يفترض أن نكون على أهبة الاستعداد لذلك لأننا ما زلنا نخوض حرباً ضد الإرهاب، تعرضنا خلالها إلى جميع حالات الطوارئ من تهدم أبنية وحرائق وغيرها.
بعد الساعات الأولى من الكارثة بدا الجميع في حالة إرباك شديد من هول ما جرى، في وقت كان يفترض أن يكون متوقعاً وبشكل دائم، ابتداء من جاهزية المشافي والإسعاف والإنقاذ والإيواء، لكن أياً من ذلك لم يكن متحققاً.
بدأت الإعانات والمساعدات الدولية في الوصول، وكان يفترض أن تكون هناك إدارة واحدة لكامل العملية، تشرف وتنسق وتوجه وتقدم النتائج والتقارير على مدار الساعة، كذلك الأمر لم يحدث ذلك، كنا أمام فرق وطنية وعربية ودولية تعمل بشكل كيفي – مشكورة – في مكان وجودها من دون أي تنسيق أو تشبيك فيما بينها، لا في المعلومات، ولا في الاحتياجات، ولا في النتائج.
وفيما يتعلق بالإعانات المادية التي وصلت إلى البلاد، لم تكن هناك إدارة واحدة لاستلامها وإعادة توزيعها وفق خطة واضحة ومحكمة تجنب الجميع أي اتهامات بالتقصير أو الفساد، كميات هائلة من المواد الغذائية في الملاعب الرياضية تنقل من المطارات ومن الشاحنات العابرة للحدود ومستودعات أتخمت بالمواد بشكل غير منظم، أصحاب احتياجات لهذه المواد تقطعت بهم السبل، ولا أحد يعرف كيف يمكن الوصول إليهم، وتأمين احتياجاتهم بالسرعة المطلوبة، للتخفيف من أثر الفاجعة، آلاف العائلات نامت في الحدائق في ليال تزامنت فيها درجات الحرارة مع انخفاض شديد وصل إلى ما دون الصفر، عائلات ذهبت إلى الأقارب للسكن عندهم وسط ظروف اقتصادية صعبة على الجميع.
أمام كل ذلك فقد الفريق الحكومي الاستراتيجية المطلوبة لمواجهة نتائج هذه الكارثة، وكانت إمكانية المعالجة أبسط مما يتصور الجميع. كان يمكن أن يكون هناك برنامج وطني إلكتروني يتم تفعيله على عجل من خلال البطاقة الذكية التي أصبحت ميرمجة لأغلب المواطنين، ومن خلاله يحدد كم من الأطفال الرضع لدينا، ممن يحتاجون إلى الحليب، ولا نحتاج إلا سؤال كل عائلة تضررت عن رقم الهاتف الذي تم تفعيل البطاقة الذكية عليه، ومن خلال ذلك يتم وخلال دقائق تحديد كل الاحتياجات وأماكن أصحابها، وقبل ذلك يتم إدخال كل أنواع المساعدات التي وصلت إلى البلاد وأماكن وجودها مستودعياً، ولا نحتاج إلا لآليات لتوزيع تلك الاحتياجات على المتضررين في أماكن وجودهم حسب رقم هاتف البطاقة الذكية. ما حدث للأسف الشديد أنه حتى اليوم هناك عائلات لم يصلها شيء لأنها تترفع عن ذل البحث والسؤال رغم حاجتها.
والسؤال: هل فعلاً هذا ما نحتاجه لمواجهة آثار الكارثة..؟! وهل فعلاً استطعنا أن نخفف من آثارها النفسية والمادية على الناس..؟